

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2017/5-B

قضايا السياسات

للنظر

التوزيع: عام

التاريخ: 31 مايو/أيار 2017

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية

موجز تنفيذي

تطلبت الأزمات الإنسانية المتفاقمة حول العالم في عام 2016 من البرنامج وشركائه توسيع نطاق الاستجابات وإيجاد وسائل مبتكرة لتلبية احتياجات ملايين الأشخاص الضعفاء. فقد خلق الصراع وانعدام الأمن في العراق وشمال شرقي نيجيريا وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وأمكن أخرى تحديات أمام الوصول إلى السكان المحتاجين، وهو ما تطلب نماذج تشغيلية سريعة وتكنولوجيات وطرائق جديدة. وقد ساعدت عمليات تمديد حالات الاستجابة من المستوى 3 على نطاق المنظومة في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن على توحيد القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة.

كما عُقدت القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني في عام 2016 في وقت واجه فيه العالم تحديات عالمية صعبة. وأدت الفجوة المستمرة في التمويل، إلى جانب تزايد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، إلى بعض المبادرات الرامية إلى تعظيم الموارد والكفاءة والشفافية. وفي أثناء المناقشات التي جرت، أثارت بعض البلدان أهمية تقليص الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل بطريقة تساهم في تحقيق حصائل أهداف التنمية المستدامة.

واضطلعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهيئاتها الفرعية بدور مهم في تنسيق الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتيسير الاستجابة الجماعية. وقد استفادت المناقشات المتعلقة بالتمويل، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والبرامج القائمة على النقد، ومنهجيات تقدير التكاليف، من الخبرة التشغيلية للبرنامج وبسرت التحسينات الخاصة بتطوير الاستجابة الإنسانية وتقديمها.

وجرى تعزيز الدعم المقدم للتنسيق والاستجابة على نطاق المنظومة من خلال نظام المجموعات في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتنفيذ دورة البرنامج الإنساني كجزء من برنامج التحول. وقد أدت قيادة البرنامج ومشاركته في قيادة ثلاث مجموعات عالمية وتوفيره الخدمات الإنسانية المشتركة إلى تيسير عمل الشركاء نحو تحقيق حصائل جماعية. وتوضح الجهود الرامية إلى معالجة أثر ظاهرة النينيو كيفية تطور الاستجابة الإنسانية الجماعية وبناء قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وصمودها.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد B. Lander

كبير موظفي الشراكات الخارجية

بريد إلكتروني: brian.lander@wfp.org

السيدة G. Jerger

مديرة مكتب جنيف

بريد إلكتروني: gordana.jerger@wfp.org

وشملت مجالات التركيز الأخرى خلال العام قضايا شاملة مثل نوع الجنس، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية والابتكار الإنساني، بما في ذلك إنشاء مُسرّع الابتكار التابع للبرنامج في ميونيخ بألمانيا. وبعتماد طريقة جديدة للعمل، استوعب البرنامج الأولويات على نطاق المنظومة من خلال خريطة الطريق المتكاملة وغيرها من المبادرات، مما يدل على استمرار الالتزام بدعم العمل الجماعي من أجل الضرورات الإنسانية.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية" (WFP/EB.A/2017/5-B).

القسم 1: العمليات العالمية

المنتدىات الإنسانية الدولية

- 1- في معرض التأكيد على أهمية تعزيز العمل الإنساني الجماعي، عقد الأمين العام للأمم المتحدة في إسطنبول بتركيا يومي 23 و24 مايو/أيار 2016 أول قمة عالمية للعمل الإنساني.
- 2- وقد التزم البرنامج وشركاؤه في الأمم المتحدة ببذل جهود تعاونية بشأن طريقة جديدة للعمل. وتماشيا مع التزام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بـ "ألا يخلف الركب أحدا وراءه...والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب"، تهدف هذه المقترحات إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات والحد من أوجه الضعف وإدارة المخاطر عن طريق العمل معا في أطر زمنية متعددة السنوات استنادا إلى المزايا النسبية للمنظمات في كل سياق.
- 3- وتتبع طريقة العمل الجديدة في شراكة الاستعداد العالمية التي تجمع بين وزراء مالية مجموعة البلدان العشرين المعرضة للخطر (V20) والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرنامج، والبنك الدولي من أجل تعزيز القدرات الوطنية من خلال الاستثمار في الاستعداد لحالات الطوارئ. وتسعى هذه الشراكة إلى تجنب نُهج الاستعداد المجزأة عن طريق الجمع بين جهود الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي لتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتعزيز نظم الإنذار المبكر، وتحسين تحليلات المخاطر، وتقوية نظم التسليم، بما في ذلك نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات.
- 4- واعترافا بأن النزاع هو سبب رئيسي من أسباب الجوع، التزم البرنامج بتصميم برامج وتنفيذها على نحو يأخذ في الحسبان ظروف النزاعات، ويتجنب الإضرار، ويسهم في المصالحة على المستوى المحلي وبناء السلام على المستوى الوطني. وتتماشى هذه الجهود مع وعد السلام الذي وقعه البرنامج ومنظمات أخرى العام الماضي، بعد أن التزموا بالعمل معا عبر الربط بين السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية لتحقيق الحصيلة الجماعية المتمثلة في "إنهاء المعاناة الإنسانية عبر التصدي للقوى المحركة للنزاع والهشاشة، وتقليل الاحتياجات الإنسانية اللاحقة".
- 5- ولتعزيز الروابط بين المساعدة الإنسانية والإنمائية، شارك البرنامج في اجتماعات الموائد المستديرة للقادة الرفيعة المستوى بشأن التمويل الإنساني، والقانون الإنساني الدولي، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، بما في ذلك دورات خاصة عن المبادئ الإنسانية، والمشاركة الدينية، والتمويل الاجتماعي الإسلامي، والعمل الإقليمي، والابتكار، والصحة العالمية.
- 6- وقدم البرنامج 92 التزاما تغطي 17 مجالاً من "مجالات التحول". ويندرج كثير من هذه الالتزامات في المجالات التي ينشط فيها البرنامج بالفعل، بما في ذلك تعزيز التعاون فيما بين الوكالات بشأن التحليل والإنذار المبكر؛ وتدعيم قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية؛ ومعالجة النزوح القسري؛ والعمل مع الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية على الحلول المستدامة للجوع؛ وتوسيع نطاق الوجبات المدرسية، وزيادة فرص الحصول على التعليم في حالات الطوارئ؛ ومساندة الشركاء الوطنيين في تصميم وتنفيذ نظم الحماية المستجيبة للصدمات، بما في ذلك التحويلات القائمة على النقد المتعددة الأغراض؛ وتنويع قاعدة موارد البرنامج وزيادة كفاءة التكاليف؛ وتمكين وحماية النساء والفتيات؛ وإقامة شراكات تعزز روابط المساعدة في المجالين

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الإنساني والإنمائي. وسيقدم البرنامج تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات مرة واحدة في السنة من خلال منصة إلكترونية يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

العمل الجماعي في مجال الاستجابة الإنسانية

- 7- واصل البرنامج زيادة خبرته في استخدام التحويلات القائمة على النقد بالتعاون مع الشركاء. وفي عام 2016، وسَّع البرنامج نطاق التحويلات القائمة على النقد في أكثر من 50 بلداً، ليصل إلى ما يقرب من 10 ملايين شخص بقيمة تقارب مليار دولار أمريكي – وهو ما يمثل ربع حافطة المساعدات الغذائية التي يقدمها البرنامج. وفي تركيا، كان هذا يعني توفير النقد من خلال شبكة الأمان الاجتماعية الطارئة، وهي شراكة مع الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي والمديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي. وتمثل الهدف في تمكين مليون لاجئ من تسديد تكاليف الغذاء والإيجار والدواء والملابس الشتوية وغيرها من الضروريات الأخرى باستخدام بطاقة انتمائية في المتاجر المحلية أو في أجهزة الصراف الآلي.
- 8- وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اختبر البرنامج مبادرات "الاستعداد النقدي" في أربعة بلدان بهدف إعداد الوكالات للتعاون فيما بينها وتقييم مدى إمكانية تكرار هذا المفهوم في أعمال إنسانية أخرى. وأتاح البرنامج للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية حزمة تدريبية على شبكة الإنترنت عن البرامج القائمة على النقد، كما كلف بإجراء دراسات عن فعالية تكاليف النقد، بما في ذلك البرامج المستجيبة للصدمات.
- 9- وفي هايتي، ساعد التنسيق اللوجستي على نطاق المنظومة بشأن الاستجابة لإعصار ماثيو الذي اضطلع به البرنامج على تقليل التكاليف، بما في ذلك تأمين مليون دولار أمريكي على هيئة دعم لوجستي من الشركاء من القطاع الخاص. واستفادت الاستجابة الإنسانية أيضاً من خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، وكذلك من توفير مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية لأماكن للتخزين. وسهلت المجموعة اللوجستية النفاذ المشترك بين الوكالات إلى الطائرات العسكرية الأمريكية والسفن العسكرية الهولندية لبلوغ المجتمعات التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق.
- 10- وبسرت شبكة عالمية جديدة تقديرات الاحتياجات المشتركة لمعالجة الأزمات الغذائية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة، وهو ما ساعد على تعزيز استجابة البرنامج للالتزامات الغذائية والتغذوية، والربط بين البرمجة الإنسانية والإنمائية.
- 11- والتزم البرنامج بالبرهنة على خضوعه للمساءلة أمام السكان المتضررين عن طريق تلبية احتياجاتهم على نحو يعكس آراءهم وأفضليتهم. وفي عام 2016، جرَّب البرنامج ابتكارات برنامجية وتكنولوجية وأدمج المساءلة أمام السكان المتضررين ضمن إطاره الخاص بالرصد والتقييم.
- 12- وعمل البرنامج مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف على تبسيط ومواءمة العمليات والمعايير والنماذج لاختيار الشركاء وإعداد التقارير والاتفاقات. وشارك في المبادرة المنسقة والمبسطة لإعداد التقارير التي يقودها المجلس الدولي للوكالات الطوعية وحكومتا ألمانيا والنرويج، وسيستخدم عملية تقاريره الموحدة عن المشروعات لعام 2016 لتجريب نموذج موحد لتقديم تقارير المانحين.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

- 13- اجتمع مدير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان من عام 2016 لوضع رسائل واستراتيجيات مشتركة لتعزيز المشاركة الرفيعة المستوى في تحسين العمل الإنساني. وأكد المديران من جديد أهمية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوصفها منصة لاجتماع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة من أجل المواءمة التشغيلية والاستراتيجية والعمل الإنساني الجماعي.
- 14- وفي يونيو/حزيران 2016، قدم البنك الدولي تقريراً عن تزايد استخدام التحويلات القائمة على النقد وترتيبات التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحظي بإقرار مديري اللجنة. وقدم البرنامج مساهمات فنية للتقرير استناداً إلى خبرته الواسعة في استخدام التحويلات القائمة على النقد، وأيد التوصيات الرامية إلى تعزيز قاعدة الأدلة واستخدام آليات اللجنة لتيسير التنسيق.

- 15- كما رتب مدير اللجنة لمؤتمر قمة بشأن حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، بطرق منها الدعوة إلى تقاسم أعباء أكثر إنصافاً فيما بين البلدان في جميع أنحاء العالم وتعزيز حقوق اللاجئين والمهاجرين والأشخاص المشردين داخلياً. وأدت المبادرات الرائدة لتعزيز اعتماد اللاجئين على الذات التي يدعمها البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشاد وجنوب السودان وأوغندا إلى تيسير مساهمات اللجنة في متابعة إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.
- 16- وفي أغسطس/آب، استعرض مدير اللجنة ومددوا استجابات المستوى 3 على نطاق المنظومة في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن. وفي سياق هذه البيانات التشغيلية وغيرها من التحديات، فقد دعا إلى تعزيز تحليل المخاطر والقدرة على الاستجابة، وتقوية تدابير السلامة والأمن. وأيد البرنامج دعوات وُجّهت إلى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لتحقيق التوازن بين الشواغل الأمنية وضرورات التسليم من خلال خلق أماكن آمنة لوكالات الأمم المتحدة.
- 17- ونظر الفريق العامل التابع للجنة في طائفة واسعة من القضايا المتصلة بالسياسات، بما في ذلك عمليات التقييم الإنساني بين الوكالات بشأن الاستجابات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان؛ ووضع الصيغة النهائية لسياسة الحماية الخاصة باللجنة وتنفيذها؛ ومتابعة مبادرة حقوق الإنسان أولاً. واشتملت مساهمات البرنامج على العمل كرئيس مشارك للفريق المرجعي المعني بالإنذار المبكر والاستعداد والمشاركة في رعاية فريق العمل المعني بتمويل الأنشطة الإنسانية.
- 18- وبناء على طلب الفريق العامل، قام فريق عمل يتألف من جهات فاعلة بولايات حماية أو بدونها، بوضع سياسة الحماية الخاصة باللجنة؛ وأقر مدير اللجنة هذه السياسة في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2016. وفي أثناء وضع السياسة، أبرز البرنامج المساهمات التي يمكن أن تقدمها الوكالات التي لا تتمتع بولاية حماية إلى حصائل الحماية من خلال الوجود الميداني العميق وأنشطة المساعدة. وأتاح إدماج الحماية في التخطيط التشغيلي فرصة لتعزيز جودة المساعدة التي يقدمها البرنامج وفعاليتها واستدامتها. وتنسق سياسة حماية اللجنة مع سياسة الحماية الإنسانية للبرنامج، وتعمل على تعزيز الحماية في مجال الاستجابة الإنسانية.
- 19- وواصل البرنامج قيادة فريق العمل المعني بتمويل الأنشطة الإنسانية التابع للجنة في دراسة أثر شروط المانحين، بما في ذلك إجراء دراسة لتحديد أكبر التحديات التي تواجه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وإبراز ممارسات المانحين الإيجابية. وأصدر فريق العمل الدراسة في أبريل/نيسان 2016.
- 20- وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصل البرنامج المشاركة في قيادة الفريق المرجعي التابع للجنة المعني بالمخاطر والإنذار المبكر والاستعداد. وشملت مسارات عمل الفريق ما يلي: الإنذار المبكر وتحليل التأهب، مع مدخلات من مجموعة مديري الطوارئ في اللجنة، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ وغيرهم من كبار مديري الأمم المتحدة؛ وتنفيذ نهج الاستعداد للاستجابة للطوارئ التابع للجنة. وركز الفريق المرجعي أيضاً على تنفيذ الإطار المشترك للاستعداد الذي يضم كلا من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات /مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهو يجمع ما بين الجهود المبذولة في مجالي التنمية والعمل الإنساني والقدرات الدولية والوطنية تحت قيادة وطنية.
- 21- وعززت مبادرة حقوق الإنسان أولاً تمشياً مع تركيز أوسع نطاقاً من الأمم المتحدة على الحماية وحقوق الإنسان. وشدد البرنامج على ضرورة ترجمة نهج حقوق الإنسان أولاً إلى تعاون أقوى بين الوكالات، ولا سيما في مجال تحليل المخاطر والمسؤوليات ذات الصلة على الصعيد القطري؛ وتكليف وثنائ البرمجة المشتركة، مثل التقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمليات النداءات الموحدة، والنداءات العاجلة؛ والدعوة المشتركة من خلال النشرات الصحفية والبيانات المشتركة والمناشدات والمؤتمرات والحوار مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية والمانحين.
- 22- وكجزء من العمل على تحويل نهج حقوق الإنسان أولاً للحد من تأثير النزوح في الأزمات الممتدة، وضع البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استراتيجية لتحويل المساعدة من "الرعاية والصيانة" إلى "الاعتماد على الذات"، التي قُدمت بوصفها ممارسة جيدة خلال مناقشات الفريق العامل التابع للجنة بشأن النزوح والهجرة قبل مؤتمر القمة المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. وتهدف الإستراتيجية إلى معالجة مسائل من قبيل الانتقال من الاستهداف القائم على الحالة إلى الاستهداف القائم على الضعف؛ وتوفير المساعدة الإنسانية التي تركز على التغذية، مع بناء الاعتماد على الذات عن طريق تحسين الإطارين القانوني والسياساتي للاجئين، ودعم سبل كسب العيش؛ والاستفادة من النهج الحساسة للسياق التي تركز على المجتمعات المضيفة والحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين.

- 23- وفي استعراضها السنوي لعمليات عام 2015 نظرت مجموعة مديري الطوارئ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 17 عملية إنسانية، بما في ذلك حالات الاستجابة من المستوى 3 على نطاق المنظومة في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن. وقاد البرنامج عملية وضع معايير ونُهج لتعزيز آليات الاستجابة لحالات الاستجابة من المستوى 3 على نطاق المنظومة، مما سمح بالتمايز بين مرحلة التوسع الأولي ومرحلة التعزيز. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى استعراض أكثر انضباطاً لهذه الاستجابات مع إمكانية التعطيل عندما لا يغدو بوسعها تلبية احتياجات المستفيدين. وخلال العام، سافر أعضاء المجموعة إلى الأردن وتركيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا وهايتي واليمن لتقييم التحديات الجارية وإبراز التحديات التي تتطلب دعماً إضافياً من المنظمات والجهات المانحة.
- 24- وفي عام 2016، واصل البرنامج الإسهام في مجتمعات منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والمنسق المقيم. وبحلول نهاية العام، أصبح 19 موظفاً من العاملين في البرنامج – 6 نساء و13 رجالاً – مؤهلين باعتبارهم منسقين مقيمين، وتم نشر امرأتين وخمسة رجال في أرمينيا وإندونيسيا وبوتان وزمبابوي وصربيا وكوبا ونيجيريا. ويضم مجمع منسق الشؤون الإنسانية الآن 13 موظفاً من البرنامج – ست نساء وسبعة رجال. وبالإضافة إلى ذلك، عمل اثنان من الموظفين كمنسقين للشؤون الإنسانية في إندونيسيا ونيجيريا، وآخر كمنسق للشؤون الإنسانية في ميانمار.

القسم 2: الاستجابة على نطاق المنظومة

توسيع نطاق الاستجابة في حالات الطوارئ

- 25- استمرت الأزمات الإنسانية في التدهور خلال العام، مما تطلب من البرنامج وشركائه استعراض عمليات استجابتهم وزيادة القدرة التشغيلية. ففي اليمن، بدأ البرنامج في توسيع نطاق الاستجابة من خلال نهج متدرج، مع تركيز الموارد المتاحة في المناطق ذات الأولوية القصوى استناداً إلى معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد الشامل. وشمل توسيع نطاق الاستجابة إجراء مشاورات مع الشركاء المتخصصين في الأمن الغذائي والتغذية والزراعة وسبل العيش والمياه والإصحاح والصحة.
- 26- وفي العراق، تطلبت الحملة العسكرية لاستعادة الموصل استجابة إنسانية معززة لمساعدة الأسر المتضررة من القتال. وتلقى أكثر من مليون شخص حصص طوارئ من الغذاء والماء ولوازم النظافة الأساسية. وقدم شركاء البرنامج خياماً وأقمشة مشمعة وأدوات منزلية أساسية إلى الأشخاص الذين يدخلون المخيمات، إلى جانب حصص غذائية شهرية.
- 27- وتطلبت الأزمة الإنسانية المتنامية التي تشهدها مناطق شمال شرقي نيجيريا جهوداً استثنائية: فبعد افتتاح المكتب القطري في أغسطس/آب، رفع البرنامج عدد المستفيدين من 160 000 شخص في أكتوبر/تشرين الأول إلى مليون شخص في ديسمبر/كانون الأول. وقد تحققت هذه الزيادة من خلال الجهود المشتركة لجميع الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك حكومة نيجيريا. وبسبب طبيعة الأزمة المتعددة الأبعاد، تبنى البرنامج استجابة رشيقة، باستخدام طرائق التحويل الخاصة بكل سياق وآليات التسليم والجمع بين التحويلات العينية والنقدية لدعم السكان النازحين والفئات الضعيفة من السكان المضيفين. وقامت آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين البرنامج واليونيسف، التي تشمل استخدام طائرات الهليكوبتر وتجميع موارد اللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية على امتداد المجتمع الإنساني، بتقديم المساعدة في المناطق غير الآمنة المشتملة على مناطق يصعب الوصول إليها. كما زاد البرنامج من أثره من خلال 15 شراكة مع منظمات غير حكومية وطنية ودولية.

الاستجابة لظاهرة النينيو عام 2016

- 28- عمل البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة الإنسانية للاستجابة لآثار أقوى ظاهرة نينيو سُجلت حتى الآن، وهو ما أثر على أكثر من 60 مليون شخص على الصعيد العالمي. ففي روما وجنيف ونيويورك، التزمت وكالات الأمم المتحدة معا باتخاذ إجراءات عاجلة وحددت تدابير الاستجابة. وبالإضافة إلى الاحتياجات العاجلة، جرى التشديد على الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وظلت الأغذية والزراعة أيضاً من الأولويات، حيث نشأت أكثر من 80 في المائة من الاحتياجات الإنسانية في هذا الجانب.

29- ونُسقت استجابة البرنامج لتأثيرات النينيو مع الشركاء الإقليميين والوطنيين والمحليين. وإلى جانب الأعمال القطرية وفر البرنامج الدعم الاحتياطي والخبرة التقنية للفريق والخلية اللوجستية المعنيين بالاستجابة الإقليمية لظاهرة النينيو والتابعين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكذلك للجان تقدير هشاشة الأوضاع. وفي إثيوبيا، قدم البرنامج واللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث المساعدة الغذائية إلى 7.6 مليون شخص. وفي أمريكا الجنوبية، قدم البرنامج الدعم لحكومات دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا وإكوادور وباراغواي وبيرو في إجراءات الاستعداد في مجال الأمن الغذائي والإنذار المبكر والتقييمات واللوجستيات والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

المجموعات العالمية والخدمات الإنسانية المشتركة

30- في عام 2016، أطلقت مجموعة اللوجستيات العالمية بقيادة البرنامج استراتيجية مدتها سنتان تركز على الاستعداد وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية على الاستجابة. وتهدف المجموعة إلى الحد من الحاجة إلى الدعم الدولي في الأزمات الإنسانية من خلال بناء القدرات والموارد المحلية. وخلال عام 2016، قدمت المجموعة خدمات لوجستية مشتركة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وبيجي وهايتي والعراق ونيجيريا والصومال وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا واليمن. ودعمت المجموعة أيضا 454 منظمة، ونسقت قوافل إنسانية مشتركة بين الوكالات، وسهلت تسليم وتخزين 87 000 طن متري من إمدادات الإغاثة، وساعدت في توزيع 1.3 مليون لتر من الوقود. وكانت هذه الخدمات حاسمة بشكل خاص في جنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن، حيث واجهت قيودا شديدة بشأن الوصول والبنى التحتية.

31- واستمر تنفيذ استراتيجية المجموعة العالمية للاتصالات في حالات الطوارئ لعام 2020 التي يقودها البرنامج في عام 2016 في تسعة بلدان. وتهدف الإستراتيجية إلى ضمان حصول جميع الناس والوكالات ممن يتصدون لحالات الطوارئ - بما في ذلك السكان المتضررون - على خدمات الاتصالات الحيوية والمساعدات الرقمية. وتشمل الإجراءات توسيع شبكة الشركاء في المجموعة. وفي عام 2016 أصبحت منظمة العمل على مكافحة الجوع العضو الخامس والعشرين وعُقد اتفاق شراكة احتياطية مع لوكسمبورغ الشريك القديم العهد.

32- وخلال العام، ساهمت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ في ثماني استجابات طارئة من خلال توفير خدمات الاتصالات المشتركة للمجتمع الإنساني. وجرى تدريب مشاركين من 17 منظمة على تعزيز قدرات الاتصالات السلوكية واللاسلكية على الصعيدين العالمي والوطني. وقد سلط الضوء على قيمة الخدمات التي تقدمها المجموعة للمجتمع الإنساني حيث حصلت على تصنيف مُرضٍ بلغت نسبته 86 في المائة في الاستقصاء العالمي للمستخدمين لعام 2016.

33- وواصل البرنامج، مع منظمة الأغذية، قيادة المجموعة العالمية للأمن الغذائي بصورة مشتركة، وقدم الدعم لـ 44 مجموعة قطرية للأمن الغذائي وهاكل تنسيق تضم 3 000 شريك. وخلال عام 2016، دعمت المجموعة 49 بعثة من بعثات النشر والدعم الاحتياطي في 19 بلدا. وقُدّم التدريب في مجالات تنسيق المجموعات الوطنية، وقدرات إدارة المعلومات، وتحليل الأمن الغذائي، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والتحويلات القائمة على النقد، وتحسين الاستجابة للأزمات الحضرية. ونظرا لأن الأمن الغذائي يمثل 30 في المائة من الاحتياجات التي عكستها جميع النداءات الإنسانية في عام 2016، ركزت الدعوة على ظاهرة النينيو، وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، وتحليل الاحتياجات، ودور الشركاء الوطنيين. وجرى أيضا تعزيز الشراكات من خلال إضافة أربعة شركاء عالميين وإجراء حوار مع ثلاث جامعات.

34- ومن خلال التحالف العالمي للأزمات الحضرية الذي يضع قوائم بالخبراء في مجال الاستجابة للأزمات الإنسانية وبناء القدرة على الصمود، قامت مجموعة الأمن الغذائي العالمية والبرنامج بإنشاء المشروع الحضري العالمي الذي يهدف إلى تطوير أدوات تقييم الأمن الغذائي في المناطق الحضرية. ومن خلال هذه الآلية وجدول الأعمال الحضري الجديد للموئل الثالث، قام البرنامج بما يلي: (1) وضع مبادئ توجيهية لتنقيح الأدوات استنادا إلى خمس دراسات حالة؛ (2) تنظيم حلقات عمل تقنية بشأن أخذ العينات في المناطق الحضرية للحصول على أفضل الممارسات وإقامة شراكات عالمية ومحلية جديدة؛ (3) إجراء تقييمات حضرية جديدة مخطط لها في إندونيسيا وغواتيمالا وهندوراس.

35- ومن خلال خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، التي عملت في 16 بلدا في عام 2016، ودائرة النقل الجوي في البرنامج، نقل البرنامج 282 000 راكب، وشحن 17 000 طن متري من البضائع الإنسانية، وسلم 57 000 طن متري

من البضائع عن طريق الإنزال الجوي في جنوب السودان والجمهورية العربية السورية. وتُعد خدمات الطيران هذه بالغة الأهمية لتمكين إيصال العاملين في المجال الإنساني والبضائع العاجلة إلى أماكن نائية.

36- ويُعد مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية شبكة عالمية من المستودعات التي يديرها البرنامج ويقوم بشراء إمدادات الطوارئ للمجتمع الإنساني وتخزينها ونقلها. وهو يسمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتخزين مواد الإغاثة ومعدات الطوارئ مسبقاً لتكون جاهزة للإرسال السريع. ففي عام 2016، دعم المستودع 32 شريكا في المجال الإنساني في 81 بلداً. كما ساند المستودع أيضاً الاستجابات من المستوى 3 على نطاق المنظومة، وأرسل مواد إغاثة عاجلة ومعدات إلى العراق ونيجيريا وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن.

القسم 3: مجالات التركيز

تمويل العمل الإنساني

تمويل مرّن ومتعدد السنوات

- 37- دعا الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية التابع للأمين العام إلى تقديم الدعم السياسي والمالي لمنع الصراعات وحلها، والحد من مخاطر الكوارث، وتركيز الدعم حيثما دعت الحاجة إلى ذلك. وشمل نطاق الإجراءات المقترحة في التقرير الختامي للفريق التزاماً بتقديم "خدمة أفضل للأشخاص المحتاجين".
- 38- ولم تمثل المساهمات المتعددة الأطراف وغير المخصصة سوى 8.3 في المائة من التمويل الإجمالي للبرنامج في عام 2016. ومن خلال المشاركة في فريق العمل المعني بتمويل العمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وكذلك المناقشات الرفيعة المستوى الأخرى، واصل البرنامج الدعوة إلى مزيد من المرونة وزيادة القدرة على التنبؤ وتدبير موارد مستدامة في شكل تمويل متعدد السنوات ومتعدد الأطراف. ولدعم التخطيط والتمويل المتعدد السنوات، عزز البرنامج اتفاقات شراكة استراتيجية مع الجهات المانحة من أجل تيسير التمويل القابل للتنبؤ والمرن للأهداف المتفق عليها على المدى الطويل.
- 39- وشارك البرنامج أيضاً في المناقشات المتعلقة بمستقبل التمويل الإنساني، بما في ذلك دوره باعتباره راعياً مشاركاً لفريق العمل المعني بتمويل الأنشطة الإنسانية مع مجموعة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وتسلط الآثار الدراماتيكية لحالات الطوارئ الإنسانية والأزمات الممتدة الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج تمويل جديدة: ففي نهاية عام 2016، تم ضمان 12 مليار دولار أمريكي فحسب، أي 60 في المائة، من أصل قيمة التمويل اللازم للاحتياجات الإنسانية البالغة 20.1 مليار دولار أمريكي والمقدّرة في تقرير "لمحة عامة عن الشؤون الإنسانية في العالم لعام 2016".

الصناديق المشتركة

- 40- يُعد صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ مصدراً أساسياً للتمويل في الأزمات المفاجئة، ويقدم المساعدة المنفذة للحياة في أزمات مهمة وناقصة التمويل وطويلة الأمد. ففي عام 2016، كان البرنامج هو المتلقي الأكبر بتمويل بلغ 122 مليون دولار أمريكي أو 28 في المائة من جميع عمليات تمويل الصندوق. وعلى الرغم من أن الصندوق لم يمثل إلا جزءاً بسيطاً من احتياجات البرنامج من التمويل في عام 2016، فقد سمح الصندوق للبرنامج بتجنب فترات انقطاع خطوط الإمداد في حالات الطوارئ والحفاظ على الخدمات الإنسانية المشتركة مثل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وأيد البرنامج دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى توسيع التمويل المقدم من الصندوق إلى مليار دولار بحلول عام 2018.
- 41- وتعد الصناديق القطرية المشتركة وسيلة أخرى لتعبئة الموارد في الأزمات. وتنشأ هذه الصناديق عندما تظهر حالة طوارئ جديدة أو تتدهور حالة إنسانية قائمة، وتدار محلياً بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى؛ ولا تُخصص المساهمات لدعم الجهود الإنسانية المحلية. وفي عام 2016، تلقت البرنامج 46 مليون دولار أمريكي من 18 صندوقاً من الصناديق القطرية المشتركة، التي وزعت ما مجموعه 700 مليون دولار أمريكي.
- 42- وتتماشى الصناديق القطرية المشتركة مع خطط الاستجابة الإنسانية، وتلعب دوراً مهماً في سد ثغرات التمويل. ومع ذلك، يمكن أن يصبح طلب التمويل من الصناديق القطرية المشتركة وتلقيها أمراً طويلاً ومرهقاً، حيث يذهب معظم التمويل إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية – 63 في المائة في عام 2016. وفي الواقع، تظل الصناديق القطرية المشتركة من أكبر مصادر

التمويل المباشر للشركاء الوطنيين والمحليين، بما تضيفه من قيمة إلى جهود المجتمع الإنساني. وواصل البرنامج تأييد نداء الأمين العام للأمم المتحدة لتوجيه 15 في المائة من التمويل إلى خطط الاستجابة الإنسانية من خلال صناديق البرامج القطرية المشتركة.

خطط الاستجابة الإنسانية

- 43- تُبنى خطط الاستجابة الإنسانية للأزمات، التي طُوّرت لأجل الأزمات التي تتطلب مساعدات إنسانية دولية، على استعراضات الاحتياجات الإنسانية، التي تقدم دليلاً على حجم الأزمة وتحدد الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً. وشارك البرنامج في 36 خطة استجابة إنسانية في عام 2016، وكان أكبر متلقٍ لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية، مما مكنه من جمع 3.6 مليار دولار أمريكي – أو ثلث المبلغ الذي تمت المساهمة به من خلال خطط الاستجابة الإنسانية في عام 2016 وقدره 12 مليار دولار أمريكي.
- 44- وساهم البرنامج، بوصفه عضواً في الفريق الفرعي المعني بتقدير التكاليف التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في استعراض النهج المتبعة في تقدير تكاليف خطط الاستجابة الإنسانية. وفي نظام التكاليف الحالي القائم على المشاريع، كثيراً ما ينظر إلى خطط الاستجابة الإنسانية على أنها تعبير عن متطلبات الوكالات لا عن الاستجابة المنسقة لاحتياجات السكان المتضررين. واعترافاً بأن الشركاء في المجال الإنساني يتجهون نحو نهج تقدير التكاليف القائمة على الأنشطة، فإن المنهجية الجديدة، التي اعتمدها بعض المجموعات بالفعل، تستخدم إطاراً يقوم على أنشطة أو خدمات أو حصائل مشتركة. وهذه الأنشطة هي محركات التكلفة التي يمكن حساب التكاليف منها.
- 45- واستناداً إلى هذه التجربة، ساعد البرنامج على وضع خارطة طريق لرسم تحسينات تدريجية في تقدير التكاليف، والتحرك نحو نظام يُعنى بخطط الاستجابة الإنسانية استناداً إلى الاحتياجات والحصائل بدلاً من المشاريع. ويتمثل الهدف الطويل الأجل لنهج تحديد التكاليف هذا في وضع خطط للاستجابة الإنسانية باعتبارها انعكاساً موثقاً للاحتياجات الإنسانية والاستجابات المناسبة من خلال نهج منسقة وخاضعة للمساءلة، والتكاليف المترتبة على ذلك.

تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية

- 46- بالإضافة إلى العمل مع الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص، فإن لدى البرنامج أكثر من 1 000 من شركاء المجتمع المدني، الذين يشاركون في مجموعهم في 75 في المائة من برامجه؛ و80 في المائة من هؤلاء الشركاء محليون.
- 47- وفي عام 2016، واصل البرنامج تبسيط عمليات الشراكة وتنسيقها لتحسين التعاون مع الشركاء الراسخين وإقامة شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة المحلية. وبموجب الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017 - 2021) فإن البرنامج ملتزم بـ "ضخ استثمارات استراتيجية على جانب الطلب لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ذات الصلة، ومنظمات المزارعين، والمنظمات المجتمعية الأخرى، لمساعدة المجتمعات المحلية على قيادة ومواصلة كفاحها الذاتي ضد الجوع ولتحقيق هدف التنمية المستدامة 2". كما تلزم الخطة الاستراتيجية للبرنامج بتعزيز قدرة الأداء لدى المستجيبين المحليين للأزمات. ويواصل البرنامج مواصلة أهدافه وإجراءاته الإستراتيجية مع إطار هدف التنمية المستدامة، الذي يتضمن نهج "المجتمع ككل" لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع.
- 48- وفي هايتي، شارك البرنامج في تنمية القدرات المحلية للاستجابة لحالات الطوارئ من خلال دعمه للتنسيق الوطني للأمن الغذائي. وشمل ذلك تدريب الشركاء المحليين – بما في ذلك موظفو التنسيق الوطني للأمن الغذائي – على التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والتقييم السريع للأمن الغذائي في حالات الطوارئ. وظل البرنامج في طليعة عمليات الشراء المحلية في هايتي، ووضع آليات مستدامة لإدماج الأغذية المنتجة محلياً والمتوفرة موسمياً في قوائم الوجبات المدرسية. ولا تؤدي المشتريات المحلية إلى تحسين نوعية الوجبات المدرسية فحسب، بل إلى حفز الزراعة والأسواق المحلية وزيادة دخل الأسر الريفية كذلك.
- 49- وفي مايو/ أيار 2016، أصدر البرنامج والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر رسالة مشتركة بشأن تعزيز التعاون بين البرنامج والاتحاد. وتؤيد هذه الشراكة نهجاً عملياً على المستوى الميداني، مستفيدة من التعاون القائم ومدرجة في

الوقت ذاته القضايا التي ظهرت منذ أول رسالة مشتركة في عام 2004. وتعكس رسالة عام 2016 نهج الشراكة الجديد للبرنامج، الذي ينتقل من المشاركة المتعلقة بالمعاملات إلى المشاركة التعاونية التي يتم فيها تقاسم المخاطر والمساءلة.

50- وواصل البرنامج والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الاستفادة من ولاياتهما التكميلية التي تركز على الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية. وشارك البرنامج في اللجنة التوجيهية العالمية لتحالف المليار لتحقيق القدرة على الصمود التابع للاتحاد، ووافق على إعطاء الأولوية لتعزيز القدرات المشتركة للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مع الاتحاد. وستجري تجربة هذه الشراكة في عدة بلدان.

توضيحات شاملة ومواضيعية

الجنسانية

51- في إطار سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) التي يعتمدها البرنامج، فإنه يلتزم بإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل أعماله؛ اعترافاً منه بأن هذه المساواة لا غنى عنها لجميع النساء، والرجال، والفتيات، والفتيان للتوصل إلى القضاء على الجوع. وفي عام 2016، شارك البرنامج في الفريق المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وجرب البرنامج أيضاً مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بالنسبة إلى العمليات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار. ويتعقب هذا المؤشر إدراج الاعتبارات الجنسانية والعمرية في البرامج الإنسانية بدءاً من التصميم والتنفيذ حتى الإبلاغ والتقييم. ويجري استخدام النتائج الأولية المستقاة من العمليات التجريبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنقيح مقترحات اللجنة.

52- وفي هذا الصدد، سعى البرنامج إلى إقامة شراكات إستراتيجية متعلقة بالشؤون الجنسانية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وعلى سبيل المثال، طوّر البرنامج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة تنظيمية لتعميم المنظور الجنساني، وهو برنامج التحول الجنساني، والذي سيتعين على البرنامج من خلاله الوفاء بالتزاماته تجاه إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل أعماله. وعمل البرنامج أيضاً مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تطوير مبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في سبعة بلدان، وتعاون مع الشركاء الوطنيين بغرض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات تقييم القدرات والاتفاقات الميدانية.

53- وإقراراً بأهمية وضع استجابة منسقة، يقيس البرنامج تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين المعتمدة لديه باستخدام السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP). ويُعد البرنامج أحد أهم كيانات الأمم المتحدة الرائدة في تنفيذ خطة العمل المذكورة. ففي ديسمبر/كانون الأول 2016، حقق البرنامج 14 مؤشراً من أصل 15 مؤشراً من مؤشرات الأداء بعد أن تجاوز 11 مؤشراً منها. وفي عام 2017، سيقوم البرنامج بتجريب خطة العمل المعدلة في هذا الشأن (UN-SWAP 2.0)، والتي سُنّبت على كل كيانات الأمم المتحدة بداية من 2018.

المساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

54- في عام 2016، واصل البرنامج مشاركته في فريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وشارك البرنامج في المبادرات التي ينسقها فريق العمل، بما في ذلك مراجعة التزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2011 المتعلقة بالمساءلة أمام السكان المتضررين.

55- واستمر العمل على معالجة قضية الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضمن البرنامج وعلى المستوى المشترك بين الوكالات. وساهم البرنامج في تطوير إجراءات تشغيلية موحدة مشتركة بين الوكالات، وإعداد توجيهات بشأن وضع آليات مجتمعية لتقديم الشكاوى المتعلقة بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع المنظمة الدولية للهجرة. إضافة إلى ذلك، تعاون البرنامج مع فريق العمل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى على وضع تدابير للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وشارك في فريق توجيهي عالي المستوى تولى إعداد مسرد للمصطلحات ونظام للتصنيف بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الابتكار في مجال العمل الإنساني

- 56- بالمشاركة مع مجموعة من الجهات الفاعلة، واصل البرنامج تطوير طرق مبتكرة لاستخدام التكنولوجيا لضمان الحماية وصون الكرامة أثناء مساعدة الفئات السكانية المتضررة. وشملت تلك الابتكارات نهج تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف النقالة، والذي يستخدم تكنولوجيا الهواتف النقالة في تقدير الاحتياجات عن بُعد، وطرق الدفع المعتمدة على البطاقة الموحدة ومسح قزحية العين فيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد.
- 57- وأنشأ البرنامج مُسرّع الابتكار في ميونيخ بألمانيا لدعم توسيع نطاق الابتكارات في عملياته، بما في ذلك تلك الخاصة بالتحويلات القائمة على النقد. إضافة إلى ذلك، واصل البرنامج دعم 20 مبادرة من مبادرات Sprint—وهي مشروعات مكثفة تستغرق 3 إلى 6 أشهر تساعد المشاريع الجديدة على البرهنة على البرهنة على صحة المفاهيم، ووضع نماذج أولية. وفي بيرو على سبيل المثال، ساعد البرنامج في إطلاق مشروع تجريبي للزراعة المائية بناءً على مبادئ تصميم تتمحور حول المستخدم. وتمت منذ ذلك الحين مواصلة هذا النموذج مع السياقات المحلية في الجزائر والأردن. إضافة إلى ذلك، فقد أتيحت مبادرة كفاءة الطاقة للصندوق الأخضر التابع للبرنامج لأعضاء "المختبر الإنساني العالمي" الراغبين في تحسين استهلاك الطاقة إلى المستوى الأمثل.